ثنائية المواطنة والفيدرالية لدى أكراد العراق

د. شيرزاد احمد النجار

* أكاديمي وباحث من العراق

* - أستاذ علم السياسة والقانون الدستوري المساعد - جامعة صلاح الدين - اربيل - العراق

مقدمة

تتّميز القرن العشرين بكونه القرن الذي كانت تشغله المسألة القومية، على حين أطلّ القرن الحادي والعشرين علينا وهو متسم بحدة وتشابك العلاقات القومية– الاثنية، التي بدأت تأخذ مكانة المسألة القومية [1]، وأدت إلى زيادة أعباء ومشاكل وتعقيدات للمجتمع الدولي[2]، ولم تكن القضية الكردية بعيدة عن هذا التطور والتوجه، إنّ البعد التأريخي لهذه القضية بدأ يتشكل كقضية قومية منذ بدايات القرن العشرين، ثم تطور مع تطور الاوضاع في المنطقة، وهذا يعني أن هذه القضية في تطورها قد أخذت ميزة القرن العشرين المتعلقة بالمسألة القومية، وميزة القرن الحادي والعشرين المتعلقة بالعلاقات الاثنية.

1 - فالح عبدالجبار وهشام داود (محرران)، الاثنية والدولة- الاكراد في العراق وايران وتركيا، ترجمة عبدالاله النعيمي، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد– بيروت، 2006، ص 5.

2 - بهذا الخصوص يكتب الباحثان اعلاه الآتي: لما كانت هناك ثمانية الاف لغة مبثوثة في ثنايا المعمورة، متواشجة مع عشرات الاديان والاعراق، فإن هذه الخصائص المعينة لتخوم الجماعات الاثنية تفيدنا أن كل هذه الحشود الهائلة من الاثنيات الفعلية أو الممكنة هي حبيسة مايقل عن مائتي دولة، ولعلنا لانغالي أن قلنا بإن المشكلة الاثنية قد تكون شائكة أكثر قياساً بمشكلة القوميات. المصدر نفسه، المكان نفسه.

وعليه يمكن القول إن القضية تملك بعدين هما: **البعد القومي والبعد الاثني**. إن هذه الخاصية للقضية الكردية تضعها في مقدمة القضايا والمشاكل في منطقة الشرق الاوسط.

وفي العراق جعل التطور التأريخي والسياسي والدستوري للقضية الكردية، ساحة اختبار لتحقيق حل واقعي لها (أو جعلها اكثر تعقيداً)، وعلى الاخص عندما نأخذ بالحسبان أن العراق ساحة لتبلور (أول فيدرالية كردية في التأريخ)[3].

3 - المصدر نفسه، ص6.

إن وضع الكرد في العراق (في الحالة الراهنة)، يطرح العديد من السؤالات السياسية والدستورية ومنها:

• كيف يفكر الكرد في العراق حول واقعهم ومستقبلهم؟

• ماهو وضعهم الدستوري الحالي بحسب دستور 2005؟، وهل لديهم قناعة بأن هذا الدستور قد طرح الحل النهائي لقضيتهم؟.

• ما هو موقفهم من الدولة الفيدرالية والمواطنة في العراق؟

كل هذه السؤالات سنحاول إضاءتها من منطلق علمي موضوعي محايد، وهي قابلة للنقاش والحوار الجدي لقضية جدية وحساسة. وبخاصة فيما يتعلق بمسألة الفيدرلية في العراق ومدى ترسيخ مبدأ المواطنة فيه بعد 2003.

1 - تطور القضية الكردية بعد تأسيس الدولة العراقية في 1921

إن القضية الكردية في العراق لها بعدان هما:

البعد القومي- الاثني (بالارتباط مع القضية الكردية في كل من إيران، وتركيا وسوريا).

البعد الوطني (بالارتباط مع التطورات الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية في العراق).

ليست هناك حركة قومية كردية واحدة، بل هناك حتى الآن ثلاث حركات متمايزة

وفي هذا الشأن يكتب البروفيسور (فريد هاليدايFred Halliday)** مايأتي: ... إن تأريخ النزعة القومية الكردية الحديثة هو تأريخ ثلاث حركات متميزة وبسياقات وحملات مختلفة، ولكل منها طابع مغاير عن الأخرى ... ليست هناك حركة قومية كردية واحدة، بل هناك حتى الآن ثلاث حركات متمايزة، ألهمت بعضها البعض الى حد ما، ولكنها لم تتوصل إلى شكل موحد، إن التركيز على الدولة الحديثة يفسر التغييرات في التوجهات الكردية التي كانت بدرجة كبيرة، نتيجة ماحدث في مراكز السلطة في كل دولة: المحطات الكبرى في الحركة الكردية في العراق يحددها ماحدث في بغداد وفي طهران. واذا أريد حدوث تغيير جذري في وضع الكرد في تركيا، فإنه سيرتبط بتغييرات تحدث في سياسة الدولة التركية في المركز[4].

وهكذا بدأت القضية الكردية في العراق(بعد ضم ولاية الموصل 1925وبقرار من عصبة الامم، وعقد المعاهدة العراقية البريطانية التركية في حول التحديد النهائي للحدود ما بين العراق وتركيا لعام 1926)[5]، وهي مرتبطة بالتطورات

** - أستاذ العلاقات الدولية في جامعة لندن والمتوفي عام 2012.

4 - فريد هاليداي، هل نستطيع إن نكتب تأريخاً حداثياً للحركة القومية الكردية؟، دراسة منشورة في: فالح عبدالجبار وهشام داود، مصدر سابق، ص 18.

5 - عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج 3، دارالشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط7، 1989، ص 334.

السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في هذه الدولة حديثة النشأة (1921)، وتطورت (صعوداً ونزولاً) وفق تطور الاوضاع الداخلية العراقية، متأثرة كذلك بالتطورات والأحداث الإقليمية والدولية.

وبسبب المعاهدة الحدودية العراقية التركية انتقلت القضية الكردية في ولاية الموصل من كونها كونها قضية دولية (بين بريطانيا وتركيا والعراق)، إلى قضية داخلية عراقية (مع الاخذ بالحسبان أن العراق كان منذ 1920وضع تحت الانتداب البريطاني، بحسب القرار الصادر عن اجتماع مجلس الحلفاء المنعقد في مدينة سان ريمو الايطالية في 25 نيسان 1920، ومايمثله هذا القرار من التزامات دولية)[6]. ويلاحظ أن عصبة الامم (في مسألة تصديق تقرير لجنة الحدود المقدم إليها في 1924/10/29)، قد أكد في قرارهِ في 1925/12/16 وجوب احترام حقوق الكورد في العراق، إذ جاء في الفقرة 3 من القرار مايأتي: تدعو الحكومة البريطانية– بصفتها الدولة المنتدبة- الى أن تعرض على المجلس التدابير التي ستتخذ من أجل أن تؤمن للاكراد من أهالي العراق، التعهدات المتعلقة بالادارة المحلية، التي أوصت بها لجنة التحقيق في استنتاجاتها الأخيرة [7].

إذن، ارتبطت مسألة حقوق الأكراد بالدولة العراقية (مع التزامات على بريطانيا كدولة انتداب) وبكيفية إيفائها بالتزاماتها، وقد أكّدت هذه الالتزامات مرة اخرى عند قبول العراق عضواً في عصبة الامم في 1932/10/3، إذ قدمت الحكومة العراقية تعهدات إلى العصبة بصدد حقوق الكورد.

وقبل انتهاء حالة الانتداب وإعطاء الاستقلال للعراق، ارتأت بريطانيا ولأجل حماية مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية والاستمرار بنفوذها السياسي في العراق، أن تعقد معاهدة تحالف مع العراق، وقبل أن تنال الاستقلال وتدخل عصبة الأمم كدولة مستقلة وحققت هذا الهدف في 30 حزيران 1930[8].

أن العملية السياسية خاطئة، وأن دولة المؤسسات شبح غير واقعي ولازلنا في طريق مسدود.

إن عقد هذه المعاهدة لم يمر بهدوء إذ توالت بصددها اعتراضات جمة من أطراف سياسية مختلفة، وكان للكورد نصيب في هذه المسألة الذين اعترضوا عليها، لكونها لم تتناول لا من قريب ولا من بعيد الإدارة الخاصة لهم كما وعدوا بها من قبلُ [9]، وقد اتخذ الاعتراض أشكالاً مختلفة منها: المظاهرات، الاحتجاجات، إرسال رسائل الاعتراض إلى عصبة الأمم والمندوب السامي البريطاني في بغداد والحكومة العراقية[10]، وكان رد البريطانيين

6 - هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، الفكر للنشر والتوزيع، ج1، بغداد، ط1، 1989، ص 231. ومابعدها

7 -الحسني، تأريخ العراق السياسي الحديث، مصدر سابق، ص 332.

8 -الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج3، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط 7، 1988، ص 21.

9 - وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية– دراسة تاريخية وثائقية، بدون جهة النشر، لندن، 1991، ص 221.

10 - شورش حسن عمر، حقوق الشعب الكردي في الدساتير العراقية– دراسة تحليلية مقارنة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2005، ص 69.

على هذه الاعترضات يتمثل في إن المعاهدة هي بين دولتين صديقتين مستقلتين، وأنه لايمكن لمثل هذه المعاهدات أن تتضمن قضايا تدخل في صميم الشؤون الداخلية لدولة معينة، وتحد من سياساتها تجاه الاقليات القومية، ومع ذلك لم يقتنع المواطنون الكورد بهذا الرد، بل أنهم لجؤوا الى نوع من اعمال العنف فتظاهروا في مدينة السليمانية في يوم 6 أيلول 1930، وحدثت اصطدامات مع قوات الشرطة والجيش مما أدى إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى[11].

11 - عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، ج 3، مصدر سابق، ص 70.

حاول القادة الكورد استغلال هذا الوضع لخلق وضع يؤدي إلى ممارسة ضغط على الحكومتين البريطانية والعراقية

وقد حاول القادة الكورد استغلال هذا الوضع لخلق وضع يؤدي إلى ممارسة ضغط على الحكومتين البريطانية والعراقية، للاستجابة إلى مطالب سياسية تتعلق بحقوق الشعب الكردي في العراق، ولكن الحكومتان لم تستجيبا لمثل هذه الضغوط بل لجأتا إلى القوة لمحاربة، أي توجه من شأنه أن يؤدي إلى حالة من (الانفصال)، وقد استمرت الحكومة العراقية في محاولاتها نحو نيل الاستقلال ودخول عصبة الامم.

ولتحقيق هذا الهدف أصدرت الحكومة في19 مايس1932 إعلاناً حول (حماية حقوق الأقليات القومية في العراق)[12]، ذلك لأجل استيفاء شروط مجلس العصبة لإعلان استقلال العراق ولقبوله عضواً فيها، وقد تم قبول العراق في عصبة الأمم كدولة مستقلة في3-10-1932 بعد أن قدم ما يفيد باستجابته لشروط العصبة.

12 - عبدالرزاق الحسني، تأريخ العراق الحديث، مصدر سابق، ص 275.

كيف كان موقف الكرد في هذه المرحلة؟

في الحقيقة أن الكرد قد توجسوا بوجود اتجاه لإهمالهم وتهميشهم منذ أن وقعت المعاهدة العراقية البريطانية في 1930، ولذلك بدأت حملة من الاحتجاجات وإرسال المذكرات إلى عصبة الامم والحكومة العراقية، للتعبير عن الاعتراض على عدم الالتفات الى مطالب الكرد، ومن جملة هذه الاعمال مايأتي:

• في الفترة من 20 الى 26 تموز 1930 أُرسلت عدة برقيات احتجاج الى سكرتارية عصبة الأمم لخلو معاهدة 1930 من الإشارة إلى (قضية استقلال كردستان).

• في عام 1929 قدم الأكراد طلباً الى مجلس العصبة لأجل تطبيق قرارات عصبة الامم ولكن لم ينظر في الطلب.

• في شباط 1930 قدم النواب الكرد في البرلمان العراقي تقريراً الى المعتمد السامي البريطاني في بغداد حول وضع الكرد، ولكن التقرير لقي مصير الطلب السابق.

• في اذار 1930 قدم النواب الكرد أنفسهم تقريراً إلى رئيس الوزراء العراقي السيد نوري السعيد طالبين فيه تطبيق حقوق الاكراد المعترف بها[13].

• في تشرين الأول 1930رفعت عريضة من الكرد إلى المعتمد السامي البريطاني، والتي لم يُستجَب لها.

• تشكيل جمعيات ومنظمات سياسية تطالب بتحقيق حقوق الكرد بما فيها تشكيل دولة خاصة بهم[14].

• اندلاع انتفاضات والثورات ضد الحكومة (بعد الاستقلال وقبول العراق في عصبة الأمم)، وكانت لديها مطالب محلية ومطالب على صعيد حقوق الكرد في العراق[15].

وفي أطار هذه التحركات نسأل كيف برزت فكرة الفيدرالية لدى الكرد في العراق ومدى ارتباطها بفكرة المواطنة العراقية؟

لم تكن الفيدرالية (مفهوماً أو كبنية مصطلحاً) متداولاً في الادبيات السياسية العراقية قبل 1991، بل كان المصطلح المتداول الذي يشير إلى المفهوم اللامركزي للحكم، هو الحكم الذاتي Autonomy.

ويشير الباحث والمفكر الدكتور عبدالحسين شعبان إلى: أن الفيدرالية مصطلح جديد دخل الأدب السياسي العربي منذ عقدين من الزمان تقريباً، فمنذ مطلع التسعينات ومع انهيار نظام القطبية الثنائية وانتهاء عهد الحرب الباردة وتحّول الصراع الايديولوجي إلى طور جديد، بدأ الحديث يكثر عن الفيدرالية خصوصاً في العراق والسودان ومناطق أخرى[17].

ولكن الباحث سعد اسكندر يؤكد أن فكرة الفيدرالية في العراق ليست بفكرة جديدة، وإنما ترجع إلى

بدايات المناقشات والمشاورات حول تأسيس الدولة العراقية إذ يقول: في الأعوام الأخيرة أصبحت الفيدرالية من المفاهيم السياسية الجديدة المتداولة في الأوساط العراقية، وكانت الحركة القومية الكردية بمختلف اتجاهاتها السياسية والايديولوجية، قد طرحت مشروع الفيدرالية لتنظيم العلاقة بين إقليم كردستان والحكومة المركزية في بغداد.

واللافت للنظر عدم إدراك جمهرة المعترضين والمتحفظين، بأن الفيدرالية كمشروع سياسي هي مشروع قديم تأريخياً، يرجع إلى مرحلة تشكيل الدولة العراقية ابتداء من 1921[18].

13 - إن لجنة العصبة الاممية عند قيامها بحل قضية الموصل، أوصت في تقريره بلزوم اعطاء بعض الامتيازات الإدارية للشعب الكردي، ومنحه حرية كاملة في ادارة شؤونهم ومصالحهم، فإن الطرق المتخذ لتطبيقها في وقتنا هذا لم تأت للاكراد بفائدة محسوسة، فنسترحم ... أن تنظروا الى مطالبنا الآتية بنظر الاعتبار:
1. نطلب تشكيل لواء كردي يكون مركزه دهوك.
2. نطلب تشكيل مديرية معارف عامة، يكون مديرها كرديا.
3. توحيد إدارة الوية الكردية.
4. نطلب أن تطبق مواد قانون الاراضي القاضية بلزوم تسجيل الاراضي.
5. نطلب ان تصرف الميزانية العامة في المملكة على النسبة التالية: تخرج من مجموع الميزانية مقدار ما تصرف على الدوائر المركزية، وتصرف ماتبقى من الميزانية على نسبة عدد النفوس، وعلى نسبة واردات التي تجبيها الحكومة من المناطق، ويؤخذ بنظر الاعتبار واردات الكمارك العامة. الحسني، نفس المصدر السابق، ص 65.

14 - شهدت الثلاثينات أيضا نهوضاً في النشاط السياسي الذي تجسّد في الاحزاب والجمعيات السياسية.ففي عام 1935 تأسست في السليمانية جمعية الحرية الكردية. وكان أحد الاهداف الرئيسية لهذه الجمعية توحيد كل أجزاء كردستان لاقامة دولة كردية. وفي عام 1938 تشكلت جمعية الاخوة الكردية. وكان حزب (هيوا) الذي ظهر في نهاية الثلاثينات، الحزب السياسي الأكثر نفوذا. وقد اتسمت هذه النشاطات السياسية المتعددة بحقيقة أنها كانت تدار من قبل موظفين وطلبة وكسبة. ينظر: برهان ياسين، كوردستان في سياسة القوى العظمى1941-1947، ترجمة هوراس، دهوك ، ط1، 2002، ص 104.

15 - حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثاني: الحزب الشيوعي، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ط1، 1992، ص 122.

16 - فريق أبحاث، صراع المركزية واللامركزية في البصرة 2003-2009، دراسات عراقية، بغداد- بيروت- اربيل، ط1، 2010، ص 184.

17 - عبدالحسين شعبان، جدل الهويات في العراق: الدولة والمواطنة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، ط1، 2010، ص75 .

18 - سعد اسكندر، كردستان العراق: الجذور التأريخية لمشروع الفيدرالية، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد- اربيل- بيروت، ط1، 2007، ص 5 .

ومع ذلك يتبّين من دراسة التطورات السياسية الحاصلة في العراق في تلك الفترة، أن مصطلح الفيدرالية لم يستعمل ولم يرد في محاضر الاجتماعات المتعددة حول مستقبل العراق وكردستان. ويظهر أن مؤتمر القاهرة الذي عقد في الفترة من 12 إلى 24 آذار 1921، قد ناقش الوضع في العراق ومستقبله واختيار ملك للعراق ومستقبل العلاقة مع بريطانيا، ولكنه أيضاً لم يستخدم المصطلح .

19 - المصدر السابق نفسه، ص 59.

وحول المسألة الكردية: لم يتوصل المؤتمر إلى خيار أو سياسة واحدة، فقد ناقش سياستين بديلتين هما: أولاهما أن المناطق الكردية يجب أن تعد جزءاً من العراق، وثانيهما أن المناطق يجب أن لا تشجّع على الانفصال.

أن المناطق الكردية يجب أن تعد جزءاً من العراق، وثانيهما أن المناطق يجب أن لا تشجّع على الانفصال.

ومع ذلك وفي ضوء المصالح البريطانية كان الميل نحو السياسة الاولى، مع الاخذ بالحسبان الاعتبار وجوب وضع إجراءات خاصة لإدارة المناطق الكردية، وكان السر برسي كوكس من المؤيدين للسياسة الأولى ومحاولة الحصول على تأييد الكرد لحكم الملك فيصل[19]، وقد نجح كوكس في هذه السياسة (بفضل موقعه بوصفه المندوب السامي المسؤول عن تطبيق الخطة البريطانية الجديدة القائمة على التحكم غير المباشر...)، وكان كوكس في موقع أقوى من أي شخص آخر من حيث التأثير في التطورات السياسية.

ولم تطرح الحركات والأحزاب السياسية الكردية ومنذ نشأة الدولة العراقية فكرة الفيدرالية (سواء في أدبياتها ومنشوراتها أو في أهدافها) إلى عام 1963، إذ طرحت فكرة تأسيس ولاية كردستان على أنّ تكون ذات علاقة فيدرالية مع الدولة العربية الموحدة، التي كان من المؤمل أن تعلن عن طريق مباحثات الوحدة الثلاثية مابين كل من: الجمهورية العربية المتحدة (مصر) والعراق وسوريا في نيسان 1963[20]، ففي 8 نيسان 1963 قدم الوفد الكردي الذي كان يتفاوض مع الحكومة العراقية، على وفق البيان الصادر عن المجلس الوطني لقيادة الثورة في بغداد في 9 اذار 1963 حول قرار حقوق الكرد على أساس مبدأ اللامركزية، مذكرة إلى الوفد العراقي المسافر الى القاهرة لإجراء مباحثات الوحدة مع مصر وسوريا، حول رؤية الكرد وموقفهم بصدد تلك المباحثات وموقعهم في الدولة الموحدة المؤمل إعلانها في حالة نجاح المباحثات. لقد تضمنت المذكرة أفكاراً مهمة وحساسة، وهي كالآتي:

20 - الحكومة الوطنية ومشكلة الشمال، دار الجمهورية للطباعة والنشر، بغداد، 1965.

1. في ما إذا بقي العراق بدون تغيير كيانه يقتصر مطلب الشعب الكردي في

العراق على تنفيذ بيان اللامركزية الصادر عن الحكومة في 9 اذار 1963.

2. ولكن إذا انضم العراق إلى اتحاد فيدالي، فإن الشعب الكردي يطالب بالحكم الذاتي.

3. أما إذا اندمج العراق في وحدة كاملة مع دول عربية أخرى، فحينذاك تكون كردستان إقليماً فدرالياً ضمن تلك الدولة[21].

ومع ذلك فلم يظهر المصطلح في أي من المباحثات التي جرت بين الحكومة العراقية والحركة الكردية(سواء في 1964 أو1966أو1970)، وإن أقصى شيء أُثير في تلك المباحثات كان إما اللامركزية (1966) أو الحكم الذاتي(1970).

إذن ، الفيدرالية هي شيء جديد ظهر في المسرح السياسي العراقي بعد1991، ولاسيما منذ أن أعلن البرلمان الكردي في اربيل عن الخيار الفيدرالي، كصيغة للعلاقة مع المركز في بغداد، وذلك في عام 1992[22].

ولم يلتفت الى هذا الخيار إلا بعد احتلال العراق وسقوط النظام في 9 نيسان 2003، إذ أقر بوضع إقليم كردستان العراق اقليماً فيدرالياً في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الصادر في 8 اذار 2004، لقد تحول العراق وفق هذا القانون الذي يعد أعلى قانون في الدولة، من دولة بسيطة إلى دولة فيدرالية (اتحادية)، إذ جاء في المادة الرابعة منه مايأتي:

نظام في العراق جمهوري اتحادي (فيدرالي)، ديمقراطي، تعددي، ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية، ويقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات، وليس على أساس الأصل أو العرق أو الاثنية أو القومية أو المذهب، وجاء في المادة الثالثة والخمسين مايأتي: يعترف بحكومة إقليم كردستان بصفتها الحكومة الرسمية للأراضي التي كانت تديرها الحكومة المذكورة في 19 آذار 2003 الواقعة في محافظات دهوك وأربيل والسليمانية وكركوك وديالى ونينوى، إن مصطلح (حكومة إقليم كردستان) الوارد في هذا القانون يعني المجلس الوطني الكردستاني، ومجلس وزراء كردستان والسلطة الاقليمية في اقليم كردستان.

إذن ورد مصطلح الفيدرالية في وثيقة رسمية بالغة الأهمية، ومن ثَمّ بدأ المصطلح يستخدم مصطلحاً رسمياً في العراق، وارتبط إقليم كردستان العراق بهذا المصطلح ارتباطاً وثيقاً، لأنه حدد بصورة واضحة موقع الكرد في الدولة العراقية الجديدة، وقد استمر هذا النهج في دستور جمهورية العراق لعام 2005، إذ أكّد على

21 - جلال طالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، دار الطليعة، بيروت، ط2، 1971، ص 321.

22 - عوني البزاز(اعداد)، مجموعة القوانين والقرارات الصادرة عن المجلس الوطني الكردستاني لاقليم كوردستان العراق، مطبعة جامعة صلاح الدين، اربيل، ط1، 2001، ص 33 ومابعدها.

فيدرالية العراق كما جاء في المادة الاولى:

جمهورية العراق دولةٌ اتحادية واحدة مستقلةٌ ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق.

وبالنسبة لإقليم كردستان العراق تم التأكيد على وضعه كأقليم فيدرالي، وذلك في المادة 117، إذ جاء في الفقرة الأولى منها الآتي:

أولاً: يقر هذا الدستور عند نفاذه، إقليم كردستان وسلطاته القائمة إقليماً اتحادياً، وأقرت هذه المادة في الفقرة الثانية عدّ كل إقليم آخر أيضاً اقليماً اتحادياً.

ثانياً: يقر هذا الدستور، الاقاليم الجديدة التي تؤسس وفقاً لأحكامه.

وتأسيساً على ما تم إيضاحه أعلاه نسأل السؤال الأساسي من دراستنا هذه: كيف يمكن الربط في مسار القضية الكردية في العراق بين الفيدرالية والمواطنة؟.

هل هناك تناقض معين مابين الفيدرالية والمواطنة؟ هل هناك إشكاليات تؤدي إلى امكان الربط بينهما؟.

إنّ الفيدرالية قبل كل شيء تنظيم بنائي هيكلي structural arrangement، يسمح بالمشاركة في الخاصية السيادية غير القابلة للتجزئة، وممارسة الاختصاصات مابين الكيانات المختلفة المكونة للدولة، والتي كل واحدة منها تعدّ كياناً موحداً unique، ولكنها في الوقت نفسه تسعى لكي تكون ضمن دولة encompassing state، لكون هذه الدولة هي أوسع حجماً وأكبر مورداً وقوة من مجموع الأطراف المكونة لها، والفيدرالية هي توزيع غير متساوٍ للنفوذ السياسي، نظراً لعدم المساواة التامة في قوة وحجم وموارد الاطراف المتشاركة في الفيدرالية، ولذلك تظهر فوارق معينة تميز إقليماً فيدرالياً عن أقليم آخر(مثلاً إقليم بافاريا يُعد من أقوى الإقاليم في الفيدرالية الالمانية وتعد كانتون زيرخ من أقوى الكانتونات في سويسرا).

والفيدرالية هي توزيع غير متساوٍ للنفوذ السياسي، نظراً لعدم المساواة التامة في قوة وحجم وموارد الاطراف المتشاركة في الفيدرالية

ولكن يبقى السؤال كيف أن هذه الاقاليم المختلفة ترتبط بعضها مع بعضٍ في إطار مواطنة متساوية في الدولة الفيدرالية؟

ان الاختلافات في الدولة الفيدرالية تظهر عن طريق الاختلاف في الهوية، وهذا الظهور مرهون بمسألة عدم المساواة في الفوائد والمصالح المادية أو في عدم المساواة في السلطة السياسية، وعندما تطفو هذه الاختلافات على سطح السياسة وتكون مشكلة، فإنها حينذاك ستصبح مصدراً للتعبئة السياسية وستستخدم في النزاعات السياسية[23].

23- Simeon, Richard. Political Science and Federalism: Seven Decades of Scholarly Engagement Kingston: Institute of Intergovernmental Relations, School of Policy Studies, Queen's University, 2002, p 33.

وفي إطار هذا الصراع السياسي هناك أفكار متناقضة حول الهوية، التأريخ، الثقافة، السلطة، ولكنها كلها ستصبح أدوات للمحاججة بصدد شرعية الأهداف السياسية، وهنا يكون للهوية أثر مهم من حيث أنها لا تعد أداة مرنة فحسب، بل إنها أيضاً أداة مصطنعة manufactured، وأنها خاضعة للتجربة في تدفق وجريان العملية السياسية، لأجل تأسيس إجماع في الدولة حول الهوية، ومن خلال المعاني الأسطورية والتجريبية والنظرية، تؤسس الهوية حقوقاً مكتسبة ستستخدم كادعاءات ضد الأمة والمجتمع والدولة[24].

24- Joyce Green," Self-determination, Citizenship, and Federalism: Indigenous and Canadian Palimpsest, Public Policy Paper,Serie 13.2003.p 17.

وهنا يلاحظ أن الذين هم من دون نظام أو من دون وضع محدد statue يرفضون الانضمام الى حالة ووضع فيه نوع من التنظيم، والأهم من هذا أنهم يرفضون الاعتراف بمعنى وأهمية الهوية، هذه الاشكالية تظهر في تلك الأوضاع التي يضع فيها البعض أنفسهم مع مجتمع الأقليات، ولكنهم فعلياً موجودون في مجتمع الأغلبية التي هي تأريخياً تمثل الاضطهاد للآخرين، وفي أسوء الأحوال تمثل حالات من العنصرية.

وعندما نأخذ الدستور الكندي لعام 1982 على سبيل المثال، وكما يؤكد على ذلك الباحث الكندي (كرين Green)، فإننا نلاحظ أن العملية الفيدرالية أصبحت (مخادعة- fraught) عن طريق التناقض حول صيغة المشروع السياسي لكندا، إن هذا التناقض يجد أساسه في نقص الهوية التعاونية المتلاحمة cohered corporate identity، وإن هذا التناقض هو نتيجة لصورة مثلثة لكل من: كيوبيك، انكلو– كندي، كندا الاصلية Aboriginal، في هذه الصورة الهندسية فيها كل كيان مشترك في التسوية equation، يكون هو في نزاع مع الآخر وهذا يعني أن سيادة الدولة والهوية الوطنية، هما دائماً في نزاع، أو أنهما يكونان مثاراً للنزاع.

وهكذا، تكون العلاقات في الفيدرالية والمواطنة هي باستمرار ذات طبيعة داينميكية في البواعث والحوافز، والعلاقة الحقيقية ستكون مبنية على أسس ومبادىء القانون الدولي لحقوق الانسان والسياسة التوافقية، والتي ستنتج الاستقرار والتلاحم في الدولة الفيدرالية، ومن ثَمّ ستظهر العلاقات

الحقيقية كعملية تفاوضية، إن تجديد العلاقات عن طريق المفاوضات والاتفاقيات والتطبيقات والعمليات ستؤدي إلى توافر الإمكانيات السيادية لجميع الأطراف، وهذا ما ستؤدي إلى تكوين شرعية جذرية من خلال شعور المواطن بأنه

متجذر في المجتمع والدولة.

ومن هنا ستكون هناك جدلية في العلاقة بين الفيدرالية والمواطنة، التي هي تعبير سايكولوجي عن علاقة يجب تعميقها بواسطة تطور مستمر داينميكي في العملية السياسية المبنية على التنظيم الفيدرالي، إذن المواطنة هي: هوية مشتركة تعمل على اندماج فئات المجتمع على أسس قانونية صحيحة مقبولة من المجتمع[25]، إن المواطنة عبارة عن مبدأ يتضمن مايأتي:

1. المساواة الكاملة
2. المشاركة الفاعلة
3. الإقرار بالتنوع والتعدد
4. الضمان الاجتماعي وتقليص التفاوت

اذن هذه المواطنة تكون كاملة عندما تحترم الهويات الفرعية المتعددة والمتنوعة، وهذا يقتضي تأمين الحقوق الأقليات القومية والدينية، ونبد الطائفية السياسية قانونياً ومجتمعياً، إن المواطنة يجب أن تستند إلى مواطنين احرار وإلى مجتمع مدني.

وهنا نحول سؤالنا إلى الحالة العراقية: كيف يمكن لهذه الولادة العسيرة لثقافة سياسية أصيلة، حركية معاصرة، أن تولد بأمان وتحافظ على نفسها وتجددها؟.

ان الجواب مرهون بما يشهده العراق من التطورات، وأهمها مدى تأثير الفيدرالية على هذه الولادة ومدى متانة ارتباطها بالمواطنة، وهل أن مسار القضية الكردية في العراق أثرت سلباً أو ايجاباً في هذا التوجه؟ إن مسار القضية الكردية في العراق هو نتيجة لظروف معقدة متشابكة، لعبت فيها عوامل متعددة منها ذاتية ومنها موضوعية.

فالعوامل الذاتية تتعلق بمسألة وضع المجتمع الكردي خاصة والمجتمع العراقي عامة، إذ إنه مجتمع تقليدي متخلف تتحكم فيه قيم وتقاليد مترسخة منذ القدم مما يعيق تقدمه، وقد لاحظ العديد من الكتاب والسياسين البريطانين الذين احتلوا العراق هذه الحالة، وكان لهم أثر مهم في عدم اعطاء الكرد في العراق الفرصة للتعبير عن ارادتهم بوضوح، وعندما أكتمل تأسيس الدولة العراقية بضم ولاية الموصل عام 1925 إلى العراق المؤسس عام 1921 (ولكن بحدود متحركة أي أن حدود هذه الدولة الفتية، لم تحدد في الأطراف الشرقية والشمالية والغربية، وذلك بانتظار الحل النهائي للنزاع العراقي التركي على ولاية الموصل).

25 - مهدي جابر مهدي (تقديم)، أمين فرج شريف، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات، مصر– الامارات، القاهرة، 2012، ص 11.

وفي الدولة الجديدة لم يجد الكرد انفسهم مستقرين، لذلك كانت هناك احتجاجات وانتفاضات وثورات، لأجل معرفة ماهم عليه في الدولة الجديدة؟ هل هم مواطنون متساوون مع الآخرين؟ هل هم متمتعون بحقوقهم التي اقرتها لهم الدولة المنتدبة التي انتدبتها عصبة الأمم؟.

كل هذا خلق لدى الكرد حالة من عدم الاستقرار، ومن ثَمّ البحث عن شيء يطمئنهم على مستقبلهم، لقد وجدوا أو قدموا حلولاً تم الاقرار بها ظاهراً، ولكن التطبيق كشف عن تلكؤ التطبيق العملي لتلك الحلول وتأخرها.

وبعد معاناة طويلة وجد أن الحل الفيدرالي هو الحل الواقعي للقضية الكردية في العراق، وفي هذا يكتب الدكتور عبدالحسين شعبان مايأتي: إن الفيدرالية الكردية هي واقع فعلي إداري وسياسي وقانوني، خصوصاً في ظل تطبيقات مضى عليها أكثر من عقد ونيف من الزمن، وثقافة سياسية لتيارات الحركة الوطنية العراقية الواسعة، التي اعترفت بحقوق الأكراد تأريخياً، وخصوصاً لجهة حكم أنفسهم بأنفسهم وتلبية حقوقهم القومية والسياسية والثقافية...

إن هذا الإقرار لحقوق الكرد في الفيدرالية سيخلق بعداً جديداً في السياسة العراقية، من حيث أن الفيدرالية (وعلى الأخص عندما تكون مرتبطة بالديمقراطية)، ستؤدي إلى مشاركة فعالة للمواطن في العملية السياسية، وفي إصدار القرارات المصيرية، مما سؤدي إلى شعور المواطن بأنه يمثل شيئاً في الهيكلية السياسية في العراق، ويشكل مدخلاً الى تقوية أسس المواطنة.

إذن يجب أن نأخذ الموضوع من هذه الزاوية الايجابية، إذ إن اللوحة العراقية يجب أن تقرأ عن طريق تعقيداتها المختلفة والمتنوعة، وأن التركيز يجب أن لا يكون على زاوية معينة فقط.